المبادئ الأساسية

قانون المعاملات المضمونة: تعزيز الحماية القانونية والتمويل الآمن

حسين مهدي
مدير تنفيذي- إدارة التشريعات

تقسيم الضمانات في القانون البحريني

أهداف قانون المعاملات المضمونة: تمكين الأعمال من خلال ضمانات مرنة وفعّالة

تيسير إنفاذ حقوق الضمان بطريقة عادلة ومنصفة

يوفر القانون آليات واضحة وعادلة لتنفيذ حقوق الضمان عند التعثر، مع تحقيق التوازن بين حقوق الدائنين والمدينين، وضمان تمكين الدائن من استيفاء حقه دون تعسف.

تبسيط إنشاء حقوق الضمان

يركّز القانون على تقليل الإجراءات البيروقراطية وتعقيداتها، بحيث يصبح إنشاء الضمانات أسرع وأكثر مرونة، مما يسهل الوصول إلى التمويل خصوصاً للشركات الصغيرة والمتوسطة.

الاعتراف بحقوق الضمان على الأموال المنقولة دون اشتراط نقل الحيازة

يهدف القانون إلى تمكين الأفراد والشركات من تقديم أموالهم المنقولة (مثل المعدات أو الحسابات البنكية) كضمان للحصول على التمويل، دون الحاجة إلى تسليمها فعلياً للدائن، مما يحافظ على استمرارية النشاط الاقتصادي.

أثر تنظيم حق الضمان على نمو الائتمان

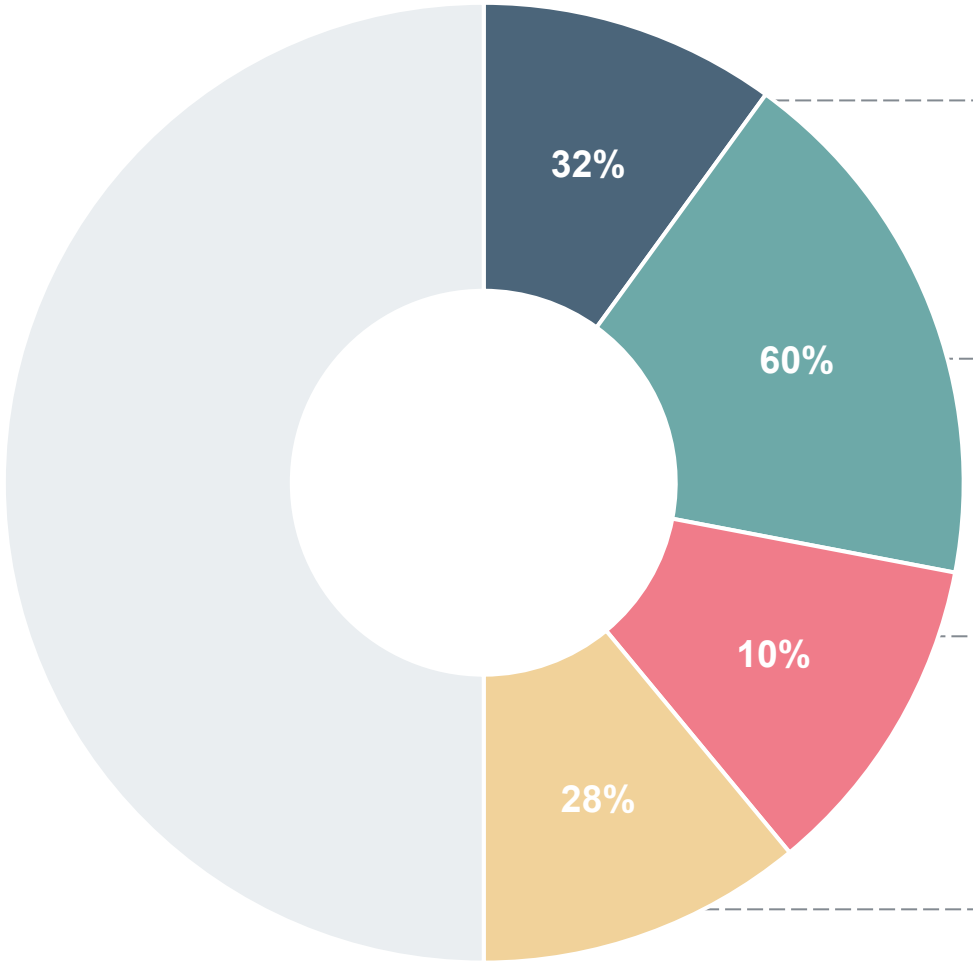

متوسط الاتمان في الدول غير المنظمة

يتراوح المتوسط بين ٣٠% و٣٢% من الناتج المحلي في الدول التي لم تنظم حقوق الضمان على المنقولات

متوسط الائتمان في الدول المنظمة للمعاملات المضمونة

تصل نسبة الائتمان ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول التي نظمت حق الضمان على المنقولات دون اشتراط حيازتها

خسارة الناتج المحلي

غياب تنظيم المعاملات المضمونة يؤدي غلى خسارة ما يقارب ١٠% من الناتج المحلي لإجمالي

الفجوة بين الدول

تصل الفجوة إلى ٢٨% بين الدول المنظمة وغير المنظمة لحق الضمان على الأموال المنقول

أهمية المنقولات كضمانات للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر

تُعد المنقولات من الأدوات المهمة في تعزيز حصول المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر على التمويل، إذ تتيح لها استخدام أصولها التشغيلية، مثل المعدات والمخزون والحقوق المالية، كضمانات بديلة عن الضمانات العقارية التقليدية، بما يسهم في توسيع فرص الائتمان ودعم استمرارية النشاط.

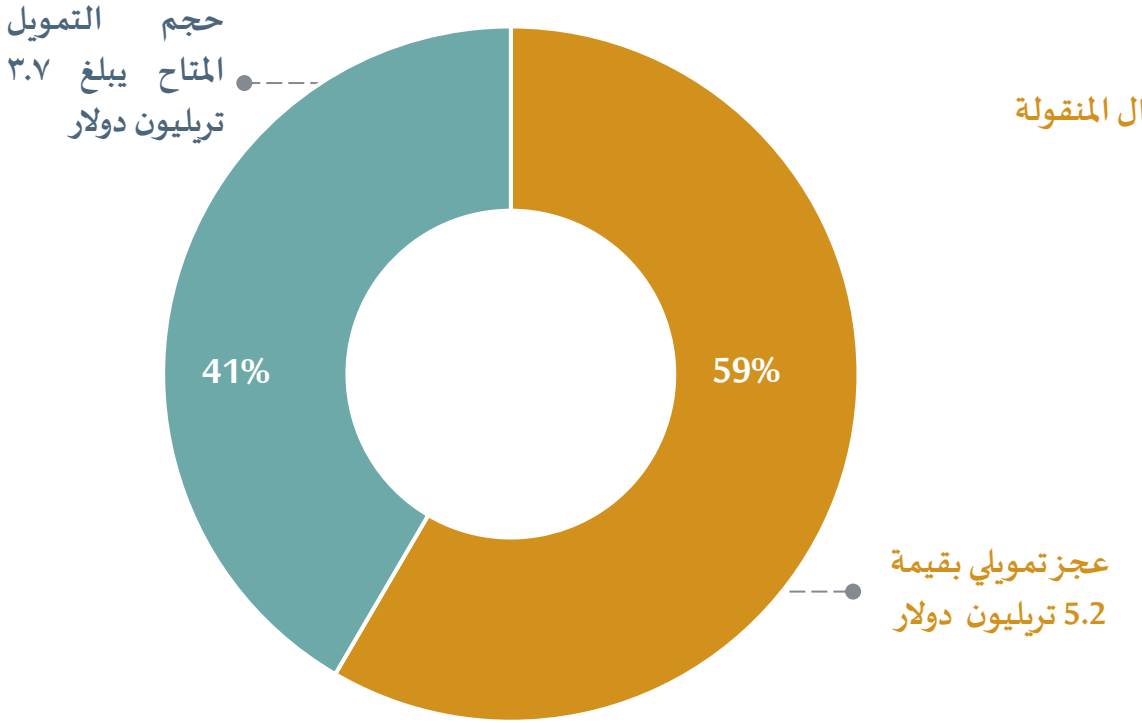

فجوة تمويل المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر كأحد مظاهر إخفاق السوق

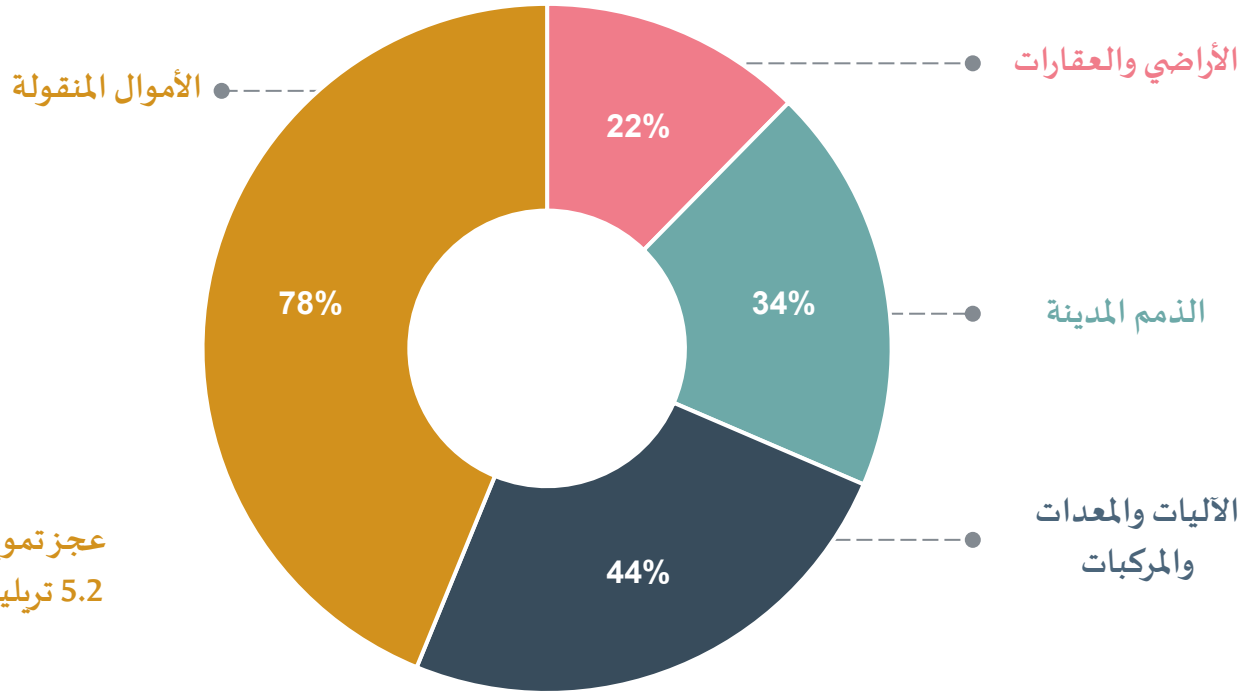

رؤوس أموال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الأموال المنقولة في حق الضمان: الفئات المؤهلة والاستثناءات

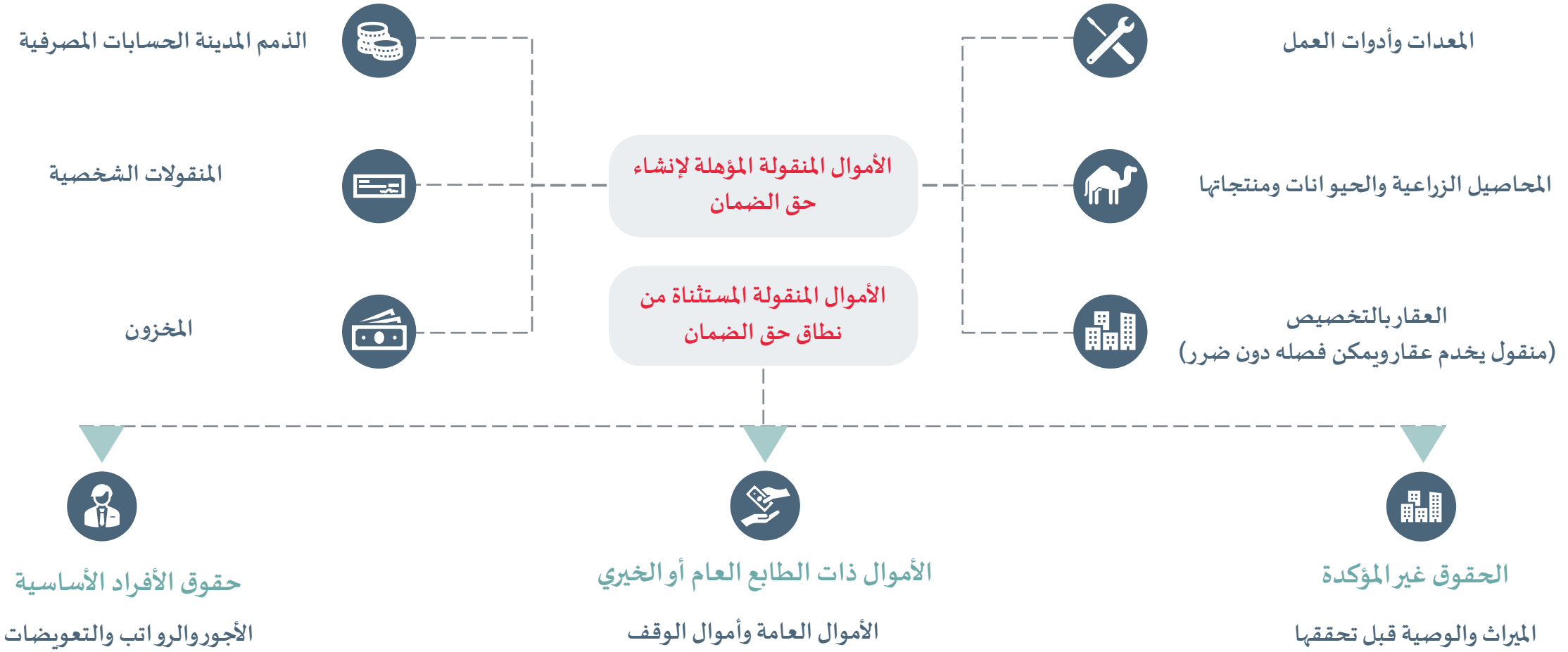

امتداد أثر حق الضمان على الأطراف والغير

ينشأ حق الضمان الوارد على الأموال المنقولة من عقد بين المدين الضامن والدائن المضمون له، ولا يمتد أثره إلى الغير إلا إذا استوفى شروط صحة إنشائه ومتطلبات نفاذه.

إنشاء حق الضمان

ينشأ حق الضمان على الأموال المنقولة بموجب اتفاق قانوني (عقد ضمان) بين مقدم الضمان (المدين) والدائن المضمون، ويعد هذا العقد الأساس الذي يقوم عليه الحق.

- ينشأ بموجب اتفاق مكتوب بين مقدم الضمان والدائن المضمون
- يشترط صحة العقد وتوافر عناصره
- يجب أن يتضمن الاتفاق :
  - بيانات الأطراف
  - وصف المال المثقل
  - وصف الالتزامات المضمون
  - الحد الأقصى للدين (إن وجد)

نفاذ حق الضمان في مواجهة الغير

لا يكفي إنشاء حق الضمان بين المدين والدائن، بل يجب اتخاذ إجراء قانوني ليصبح مُعتبراً وملزماً للغير (الدائنين).

طرق نفاذ حق الضمان في مواجهة الغير وفق القوانين النموذجية للمعاملات المضمونة

- **تسجيل الإشعار**: قيد حق الضمان في سجل رسمي لإعلام الكافة بوجوده
- **الحيازة**: انتقال حيازة المال إلى الدائن أو من يمثله
- **السيطرة**: تمكين الدائن من التحكم الفعلي في المال (مثل الحسابات البنكية)
- **النفاذ التلقائي**: يتحقق تلقائياً في بعض الحالات، مثل السلع الاستهلاكية

إنشاء حق الضمان وشروطه

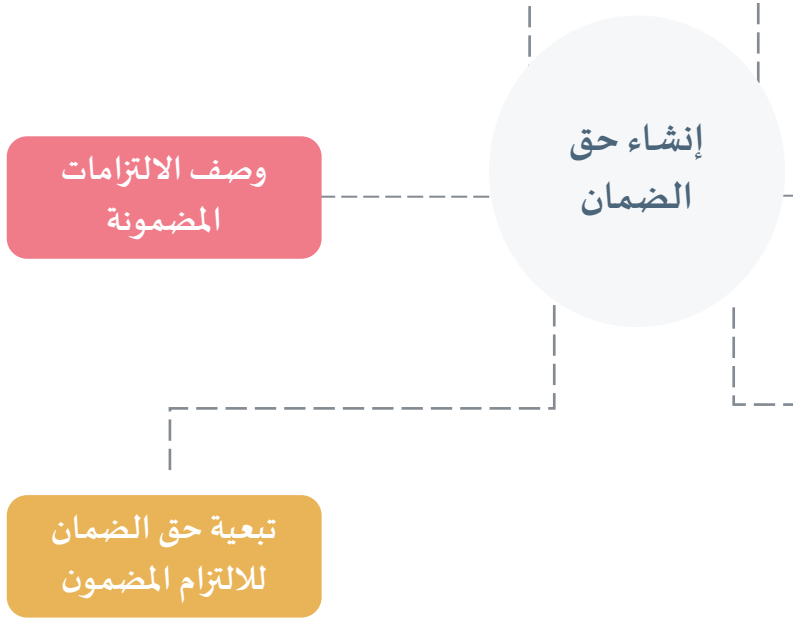

الأساس القانوني لإنشاء الضمان

ينشأ حق الضمان إلا بعقد مكتوب وموقع بين الطرفين، ويجب أن يتضمن:

- بيانات الأطراف
- وصف المال
- وصف الدين
- الحد الأقصى للضمان (إن وجد)

نطاق الأموال محل الضمان

- الأموال الحالية والمستقبلية
- يرتبط الضمان بالأموال المستقبلية عند اكتساب الملكية أو حق التصرف فيها

حق مقدم الضمان في الأموال المثقلة

- يشترط لإنشاء حق الضمان أن يكون لمقدم الضمان **حق على المال أو سلطة قانونية تخوله إنشاء ضمان عليه.**
- كما يجوز أن يرد الضمان على مال مستقبلي، لكن لا يصبح نافذاً إلا عند امتلاك هذا المال أو التمكن من إثقاله.

وصف الضمانة

يجب أن يكون وصف الأموال في عقد الضمان واضحاً بما يكفي لتحديدها، سواء كان:

- وصفاً دقيقاً (تحديد أموال معينة أو كميتها أو نوعها)
- أو وصفاً عاماً (مثل جميع أموال المدين أو فئة منها)

وصف الالتزامات المضمونة

يجب أن يوضح عقد الضمان الالتزامات المضمونة بشكل يمكن تحديده، سواء كان:

- وصفاً محدداً: مثل تحديد مبلغ الدين وفوائده
- أو وصفاً عاماً: مثل جميع ديون المدين الحالية والمستقبلية أو فئة منها

تبعية حق الضمان للالتزام المضمون

حق الضمان مرتبط بالدين الذي أنشئ لأجله:

- إذا بقي الدين قائماً: يبقى حق الضمان
- إذا انقضى الدين (تم السداد أو انتهى): ينقضي حق الضمان تلقائياً

استثناء: قد يستمر حق الضمان إذا كان هناك اتفاق مسبق على ضمان ائتمان مستقبلي (مثل تسهيلات متجددة).

تنظيم نفاذ حق الضمان في القانون البحريني

في القانون البحريني، تم تنظيم نفاذ حق الضمان في مواجهة الغير بشكل مبسط، حيث اقتصر على طريقتين رئيسيتين:

تسجيل الإشعار في السجل

وهو الأصل، ويجوز تسجيله حتى قبل إبرام العقد بموافقة الضامن، على أن يُبرم خلال ١٤ يوماً، كما يضمن النفاذ بالنسبة للأموال المستقبلية من تاريخ التسجيل.

الحيازة

من خلال نقل حيازة المال إلى الدائن، مع تسجيل الإشعار لتحديد مرتبة أولوية الدائن المضمون

السيطرة

كما أسند القانون للمصرف المركزي تنظيم وسيلة النفاذ عبر السيطرة على الحسابات المصرفية.

طرق نفاذ حق الضمان في مواجهة الغير في القوانين المقارنة

التسجيل

تسجيل الإشعارفي السجل

- يتحقق النفاذ في مواجهة الغير عبر تسجيل إشعار في السجل
- يجعل حق الضمان معلناً ونافذاً في مواجهة الكافة

الحيازة

الحيازة

- يتحقق النفاذ في مواجهة الغير إذا كان المال المثقل بالضمان في: حيازة الدائن، أو شخص متفق عليه
- النقود والأوراق التجارية القابلة للتداول: لا تنفذ إلا بالحيازة

السيطرة

السيطرة (الحيازة الحكمية لبعض الأموال)

- يستخدم مع الحسابات المصرفية
- يتحقق عبر اتفاق سيطرة بين: البنك ومقدم الضمان والدائن المضمون
- على البنك اتباع التعليمات الصادرة عن الدائن المضمون بمقتضى اتفاق السيطرة بشأن السحب النقدي من الحساب

النفاذ التلقائي

حق الضمان على السلع الاستهلاكية

- يطبق على السلع الاستهلاكية: ينفذ تلقائياً من وقت الإنشاء دون لاشتراط التسجيل أو الحيازة.
- بعض الدول تشترط ألا يتجاوز قيمة السلع مبلغاً محدداً

آثار نفاذ حق الضمان ومبدأ الأسبقية

مبدأ الأسبقية The Principle Of First In Time

- يمنح نفاذ حق الضمان الدائن أولوية في استيفاء حقه على الدائنين غير المضمون.
- ينيتم تحديد الأسبقية على الدائنين المضمونين بناءً على تاريخ ووقت نفاذ حق الضمان

ترتيب الأولويات على الضمانة في حال تزاحم حق الضمان مع بعض الامتيازات

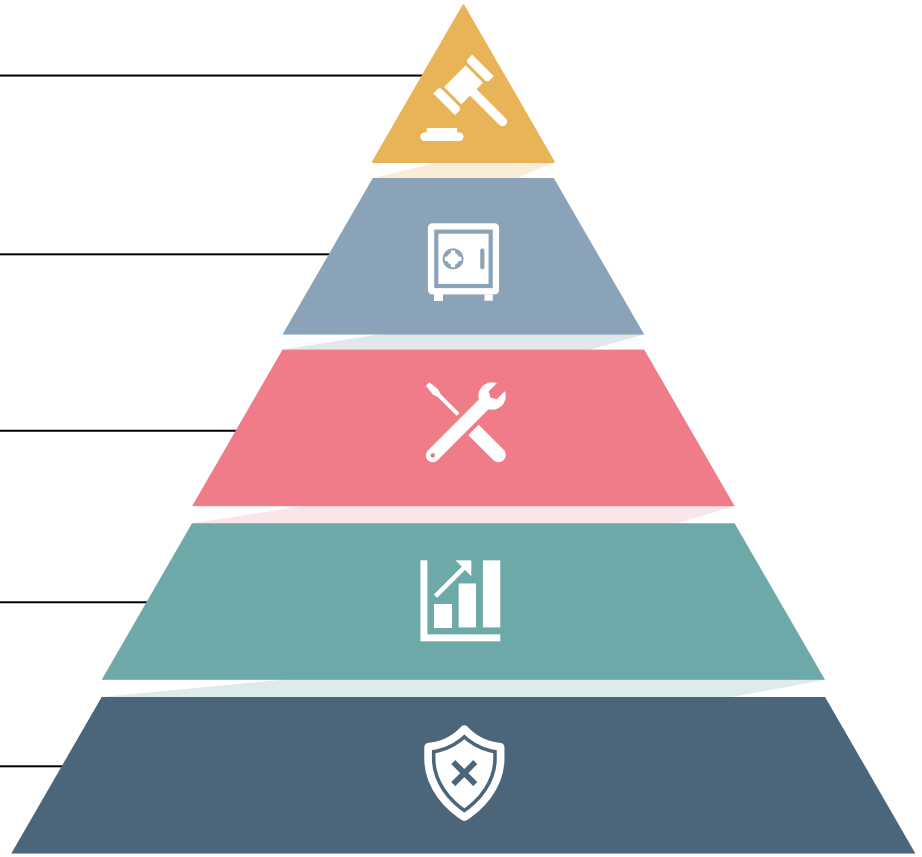

المصروفات القضائية
حفظ الضمانة، بيعها، وتوزيع ثمنها، ويكون لها الأولوية المطلقة

حقوق الخزانة العامة
(الضرائب والرسوم المرتبطة بالضمانة)

مصاريف حفظ وصيانة الضمانة
تُقدّم الأحدث صرفاً على الأقدم

مصاريف تحسين الضمانة
إذا أدت إلى زيادة قيمتها أو عوائدها

دين الدائن المضمون
نفاذ حق الضمان يمنح الدائن ميزة التقدم في السداد وفق مبدأ الأسبقية الزمنية، مع مراعاة ترتيب خاص لبعض الحقوق الممتازة.

تطبيقات لحق الأولوية عند تزاحم الدائنين

حق المشتري في السياق المعتاد للأعمال

١

إذا قام المدين ببيع منقولات ضمن نشاطه التجاري المعتاد (مثل بيع بضائع من المخزون)، فإن المشتري: يكتسب الملكية خالية من أي حق ضمان حتى لو كان حق الضمان مسجلاً ونافذاًوكان المشتري يعلم بوجوده

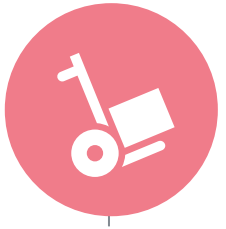

حق الضمان الناشئ بسبب تمويل شراء المنقولات

٢

يكون لحق الضمان الناشئ بسبب تمويل شراء منقولات، أولوية على حقوق الضمان الواردة على الأموال المستقبلية النافذة في تاريخ سابق فيما يتعلق بتلك المنقولات.

حق الضمان على الأموال المستقبلة

٣

يجوز إنشاء ضمان على أموال لم تُكتسب بعد

تحديد الأسبقية يكون:

من تاريخ تسجيل الإشعار / نفاذ الحق وليس من تاريخ دخول المال في ملك المدين

حق الضمان على الديون الآجلة

٤

ديون آجلة (تمويل مستقبلي / تسهيلات متجددة)

متى تتحدد الأولوية؟

- تتحدد الأسبقية من تاريخ نفاذ حق الضمان (التسجيل)، وليس من تاريخ استخدام التمويلالنتيجة:حماية الدائن

تطبيقات لحق الأولوية عند تزاحم الدائنين

الحساب المصرفي

٥

تحديد الأولوية: تُحدد أولوية حق الضمان على الحساب المصرفي وفق مبدأ الأسبقية، من تاريخ إبرام اتفاق السيطرة
حق الضمان الثابت بطريق السيطرة على الحسابات المصرفية تتقدم على أي حق ضمان تحقق بوسائل أخرى مثل التسجيل

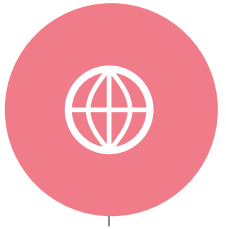

نفاذ حق الضمان على العوائد

٦

يمتد حق الضمان تلقائياً ليشمل العوائد القابلة للتحديد يحتفظ الدائن بنفس مرتبة الأولوية إذا كانت العوائد: - نقود - صكوك قابلة للتداول - ذمم مدينة
أما إذا كانت العوائد من نوع آخر:

- يجب:أن تكون قابلة للتحديد
- واتخاذ إجراء نفاذ خلال ٣٠ يوماً

الأموال المادية المُختلطة

٧

في حال اختلطت الضمانة بأموال أخرى فإن حق الضمان يمتد إلى الأموال المادية المختلطة تلقائياً وذلك :

- في حدود مقدار الضمانة التي اختلط بها فعلياً
- أو بما يساوي قيمة الضمانة إذا تحولت إلى منتج آخر وأصبحت جزءاً منه.

النقود

٨

- لا ينفذ حق الضمان الوارد على النقود في مواجهة الغير إلا بطريق الحيازة.
- أن حائز النقود يكتسب حقوقه عليها خالية من أي حق ضمان وارد عليها إلا إذا كان الحائز على علم عند تسلمه الحيازة بأن النقل يخل بحقوق الدائن المضمون له.

حقوق وواجبات أطراف حق الضمان

واجب مُراعاة حسن النية والمعقولية التجارية

يجب على كل شخص مباشرة حقوقه والوفاء بالتزاماته المقررة وفقاً لأحكام هذا القانون بمراعاة مقتضيات حسن النية وشرف التعامل وأن يُجري التصرف بطريقة معقولة تجارياً (Commercially Reasonable).

واجبات حائز المال

- **المحافظة على المال بعناية معقولة:** يجب على الحائز الاهتمام بالمال كما يهتم بممتلكاته، دون إهمال.
- **مسؤول عن التلف أو الهلاك:** يكون مسؤولاً عنه ما لم يكن بسبب خارج عن إرادته.
- **رد المال بعد انتهاء الضمان:** يجب إعادة المال فور انتهاء حق الضمان

حقوق وواجبات المدين

- **الإفصاح عن أي ضمانات سابقة أو مؤثرة:** يجب على المدين إبلاغ الدائن بأي حقوق ضمان سابقة أو ظروف قد تؤثر على المال، لضمان الشفافية
- **استعمال المال وإدارته والاستفادة من عوائده:** يحق للمدين استخدام المال وإدارته والاستفادة من عوائده بشكل طبيعي، ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك.
- **حق طلب معلومات عن الدين والضمان:** للمدين الحق في معرفة تفاصيل الدين والضمان من الدائن بشكل مكتوب

حقوق وواجبات الدائن

- **حق معاينة المال:** يحق للدائن الاطلاع على المال المضمون للاطمئنان على حالته.
- **استرداد مصروفات الحفاظ عليها:** للدائن استرجاع التكاليف التي أنفقها للحفاظ على المال (مثل الصيانة أو التأمين).
- **التزام بإلغاء تسجيل الضمان بعد السداد:** يلتزم الدائن بشطب الضمان بعد سداد الدين بالكامل

أساليب التنفيذ على حق الضمان

التنفيذ على حق الضمان بغير الطريق القضائي

للدائن المضمون له، عند إخلال المدين الضامن بالوفاء بالتزامه، أن يتخذ الإجراءات اللازمة للتنفيذ على الأموال المثقلة بالضمان دون حاجة لاتخاذ الطريق القضائي لنقل الحيازة

يمكن للدائن المضمون اتخاذ إجراءات التنفيذ مباشرة دون الرجوع إلى المحكمة، وذلك عبر:
تملك الضمانة. بيعها. تأجيرها. الترخيص باستخدامها.

شروط هذا التنفيذ:
إخطار:الضامن، المضمون عنهأ، أصحاب الحقوق الآخرين
يجب الإخطار قبل ٣٠ يوماً على الأقل.

التزام الدائن المضمون بحسن النية والتصرف بطريقة معقولة تجارياً عند التنفيذ على الأموال المثقلة

ألا يقوم الدائن المضمون له بانتزاع الحيازة من المدين عنوة فيخل بذلك بالسلام أو الأمن Breach of the Peace" ."

التنفيذ على حق الضمان بالطريق القضائي

١. حالات اللجوء إلى التنفيذ القضائي

يتم اللجوء إلى قاضي التنفيذ في حالتين:

- إذا طلب المضمون له (الدائن) تنفيذ الضمانة عبر القضاء.
- إذا تم إيقاف التنفيذ غير القضائي بقرار من قاضي التنفيذ.

٢. مراعاة أولوية الدائنين

إذا وُجد دائنون لهم أولوية أعلى على الضمانة:

- يجب أن يغطي التنفيذ جزءاً من حق الدائن طالب التنفيذ على الأقل لقبول طلبه بالتنفيذ بالطريق القضائي.
- تُخصص العوائد أولاً لأصحاب الأولوية، ثم يُوزع الباقي.
- يمكن حفظ العوائد لمن لم يحل دورهم بعد.

٣. تنظيم إجراءات التنفيذ القضائي

يضع الوزير المختص قواعد مفصلة تشمل:

- بيع الضمانة أو التصرف فيها.
- إيداع العوائد.
- وضع اليد على الضمانة وإدارتها.
- .تنظيم المزادات (عامة أو خاصة).

٤. سرعة الفصل في طلبات التنفيذ

- يلتزم قاضي التنفيذ بالفصل في الطلبات خلال: ٥ أيام عمل فقط.

٥. الطعن على قرارات التنفيذ وتأثيره

- يمكن الطعن خلال ٥ أيام ويُفصل فيه خلال ١٠ أيام.
- الحكم نهائي، والطعن لا يوقف التنفيذ تلقائياً، إلا بقرار من المحكمة. يمكن وقف التنفيذ إذا:

  - وُجد خطر ضرر جسيم
  - وكان هناك احتمال إلغاء حق الضمان

شكرًا لحسن استماعكم